

## تقييم أثر مستوى الإفصاح الاختياري في تخفيض عدم تماثل المعلومات مع دراسة ميدانية على شركات قطاع المعادن والمواد الكيماوية في ليبيا

د. مسعود علي قريفة - جامعة الجبل الغربي كلية المحاسبة بالرجبان<sup>(١)</sup>

### مستخلص البحث

تناول البحث كيفية تخفيض عدم تماثل المعلومات من خلال الإفصاح الاختياري . واستهدف البحث في سياق ذلك تقييم طبيعة مستوى الإفصاح الاختياري في تخفيض عدم تماثل المعلومات وتقييم مستوى الدلالة الاحصائية لعلاقة الارتباط بينهما ومستوى جوهريّة الفروق بين المستقصى منهم حول اثر الإفصاح الاختياري ودوره في تخفيض عدم تماثل المعلومات .

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث باستقراء مجموعة من الدراسات السابقة لتوصيف الظاهرة البحثية كما قام بصياغة واختبار مجموعة من الفروض اعتمادا على الاساليب الاحصائية المناسبة في هذا الصدد . وقد كشف البحث عن مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباط قوية وطردية وذات دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح الاختياري وتخفيض عدم تماثل المعلومات في شركات قطاع المعادن والمواد الكيماوية في ليبيا .

يتضح لدى الباحث في سياق ذلك ضرورة الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي للحد من عدم تماثل المعلومات .

الكلمات الدالة : الإفصاح المحاسبي - الإفصاح الاختياري - عدم تماثل المعلومات

(١) الباحث له اهتمامات بحثية بمنفعة المعلومات المالية وغير المالية في ظل المستوى المقبول عالمياً للإفصاح والشفافية .

**مقدمة :**

إن غياب المعلومات المحاسبية يفسح المجال لاستغلالها من قبل عدد محدود من المتعاملين في إنجاز معاملات غير عادلة ، لأنها تقوم على استغلال معلومات لا يملكها غيرهم ، وبالتالي حصول بعض المتعاملين على معلومات مهمة غير منشورة قبل غيرهم تمكنهم من تحقيق أرباح استثنائية (الغرياني ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤٩).

إلا أن مستوى جودة المعلومات قد تدهور ، وذلك لاجتذاب أعداد كبيرة من المستثمرين عديمي الخبرة في مجال سوق الأوراق المالية ، كما أن قدرتهم ضعيفة لاستيعاب المعلومات المفصّل عنها وتقييم الأسهم وتحديد القرار الاستثماري الملائم على أساسها ، فكانت خصائص أولئك المستثمرين بمثابة حافز قوي لدفع الشركات لتسوية المعلومات الواجب الإفصاح عنها وجعلها أكثر غموضاً ، مما تطلب تنظيم برامج تعليم للمستثمرين وإصدار قواعد للإفصاح عن المعلومات . إذن تستطيع بعض الأطراف الداخلية للشركة في كثير من الحالات استغلال المعلومات المحاسبية قبل نشرها في القوائم والتقارير المالية لتحقيق أرباح غير عادية ، كما قد تعتمد إدارة الشركة حجب بعض المعلومات على اعتقاد أنها تضر بمركزها التنافسي ، وبهذا يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى انسحاب الأطراف التي لا تملك معلومات من السوق وترتفع تكلفة الحصول على المعلومات ، مما يؤثر سلباً على حركة الاستثمار والتنمية الاقتصادية . (مرسى، ٢٠١٤ ، ٤٩)

وتختلف وجهات النظر بشأن مفهوم الإفصاح وحدوده عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية ، وهذا الاختلاف ينبع أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية ، فنظرة الطرف المسؤول عن إعداد القوائم المالية بشأن مستوى الإفصاح قد لا تلتقي بالضرورة مع نظرة من يبدي رأياً في هذه البيانات ، ولا مع نظرة من يستخدمها من المستثمرين والمستفيدين الآخرين ، كما أنه قد لا تلتقي نظرة الطرفين مع نظرة الجهات الرقابية والإشرافية، وعلى هذا يصعب تقديم مفهوم عام وموحد للإفصاح ، يتضمن معرفة مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال . (Obaidat,2007,26,32)

ومما لا شك فيه أن القوانين والتشريعات القانونية السائدة في بيئة الوحدة الاقتصادية تعد أحد العوامل التي تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في مجال الإفصاح على النطاق المحلي والمتمثلة في قواعد التسجيل في سوق المال الليبي وكذلك متطلبات الجهات الرقابية ( المتمثلة في ديوان المحاسبة بليبيا ) والقانون التجاري ، والعوامل المؤثرة على النطاق الدولي والتي تتمثل في لجنة المعايير المحاسبية الدولية ( IASC ) واتحاد المحاسبين الدولي ( IFAC ) ومعايير الشفافية والنزاهة الدولية الصادرة من منظمة الشفافية الدولية وإصدارات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة ( الإنوساي ) وكذلك البورصات العالمية ، حيث أن الغرض من وراء ذلك إيجاد نوع من التجانس في إعداد القوائم المالية ونشرها كخدمة مهمة للمستخدمين على المستوى المحلي والدولي . (South,2004)

**أولاً : الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث**

( أ ) دراسة ( مسير ٢٠٠٩ ) :

جاءت الدراسة بعنوان : دور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء الاستراتيجي في ظل مفاهيم نظرية الوكالة ( دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ )

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى ( درجة ) تأثير المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء الاستراتيجي ( طويل الأجل ) للوحدات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في ظل مفاهيم نظرية الوكالة ، وذلك من خلال اختبار بعض المتغيرات المؤثرة في الأداء الاستراتيجي والتي تمثلت في

الإستراتيجي والتي تمثلت في تعظيم الربح في الأجل القصير ، وعدم تماثل المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات لكل من المالكين والإدارة ، والسياسات المحاسبية المطبقة في الوحدة . وقد تم الاعتماد على القياس والاستقراء والاستنباط في اختبار الفرضيات ، اذ اعتمدت الدراسة على التقارير المالية السنوية للوحدات الاقتصادية المساهمة عينة البحث ، والتقارير المالية لسوق العراق للأوراق المالية ، وملاحظة تأثير تعظيم الربح على أنشطة الإيداع والنمو والعمليات الداخلية وعدد دورات تدريب العاملين ، واخيراً اعتمدت الدراسة على تحليل الإستبانة بأساليب إحصائية دقيقة للوصول الى مدى تأثير عدم تماثل المعلومات والسياسات المحاسبية المستعملة في أداء الوحدة الاقتصادية .

توصلت الدراسة الى نتائج وتوصيات ألا وهي :

- ١- إن مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المالكين والإدارة من أهم مشكلات الوكالة وأوسعها وتعد السبب الرئيسي لجميع مشكلات الوكالة الأخرى ( الاختيار المعاكس ، وعدم التأكد ، والمخاطر الأخلاقية ) وتنتج بسبب أن المعلومات الدقيقة والموثوقة والملائمة لاتخاذ القرارات ورقابة وتقويم أداء الإدارة ( الوحدة ) تمتلكها الإدارة دون الملاك .
- ٢- كفاية وفاعلية أي نظام تقويم أداء سواء كان الأداء قصير أو طويل الأجل ، يتوقف على درجة توفر المعلومات المحاسبية السليمة والموثوقة أي المحكومة بالمعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً .

#### (ب) دراسة ( Demirag, 2009 ) :

- جاءت الدراسة تحت عنوان : " العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفيز المحاسبي " استهدفت الدراسة إبراز دور حوكمة الشركات في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية والتقليل من مخاطر عدم تماثل المعلومات . وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها :
- ١- توفير قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم فيما يخص العائد المناسب على استثماراتهم بالإضافة إلى الحفاظ على حقوقهم وخاصة حائزي أقلية الأسهم .
  - ٢- تجنب الوقوع في مشكلات محاسبية ومالية ناتجة عن عدم فاعلية آليات الحوكمة لخفض عدم تماثل المعلومات المحاسبية .
  - ٣- تدعيم المركز التنافسي للمنشأة في أسواق المال العالمية وتعظيم القيمة السوقية لها .

#### (ج) دراسة ( Hossain & Hammami, 2009 ) :

- جاءت الدراسة تحت عنوان : " الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية في الدول الناشئة : التطبيق على دولة قطر " . هدفت الدراسة إلى اختبار محددات الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة قطر ، كذلك تم دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وخصائص محددة للشركات مثل عمر الشركة وحجم الشركة ودرجة تعقد عملياتها إضافة إلى مستوى ربحية الشركة ، وتم دراسة التقارير السنوية لـ ٢٥ شركة مدرجة في بورصة قطر وتشكل هذه الشركات حوالي ٨٦% من إجمالي الشركات المدرجة في بورصة قطر . واستخدمت الدراسة مؤشراً مكوناً من ٤٤ بنداً للإفصاح الاختياري ، كما تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد .

كان أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن عمر الشركة وحجمها ودرجة تعقد عملياتها هي متغيرات هامة في تفسير الاختلاف في مستوى الإفصاح الاختياري بين الشركات . أما ربحية الشركة فإنها لا تعتبر متغيراً هاماً لتفسير الاختلاف في مستوى الإفصاح الاختياري .

#### (د) دراسة ( عمير ، ٢٠١١ )

جاءت الدراسة تحت عنوان : " العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال

"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري و تكلفة رأس المال ، ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتمد الباحث على أسلوب التحليل النظري للعلاقة ما بين متغيرات الدراسة الثلاث ، مستوى الإفصاح الإختياري و تكلفة التمويل بالملكية و تكلفة التمويل بالاقتراض ، إضافة إلى الدراسة الميدانية التي تم تطبيقها على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها بعد استثناء الشركات الموقوفة والمشطوبة والتي تحت التصفية (٦٩) شركة في العام ٢٠٠٩. وبلغ عدد الشركات المشاركة بالدراسة ٣٩ شركة وبنسبة استجابة ٥٧% وكانت أهم نتائج الدراسة ما يلي :

- ١- تقدم الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي مستوى من الإفصاح الإختياري بلغ في المعدل ٢٨% إذا ما أخذت أدوات الاتصال مع المستثمرين بعين الاعتبار ، و ٤٥% إذا لم تؤخذ أدوات الاتصال مع المستثمرين بعين الاعتبار .
- ٢- لا تظهر الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي قدرا كافيا من الاهتمام بتنوع استخدام أدوات الاتصال مع المستثمرين .
- ٣- أظهرت الدراسة الميدانية أن العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري و تكلفة التمويل بالملكية كانت وفي كل الحالات عكسية ، وأن هذه العلاقة العكسية لها دلالة إحصائية في حالة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية والإفصاح عن معلومات تتعلق بالإدارة والمساهمين والإفصاح عن خلفية الشركة واستراتيجياتها الهامة .

#### (هـ) دراسة ( زيود وآخرون ٢٠١١ ) :

جاءت الدراسة تحت عنوان : " مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية " .

هدفت الدراسة إلى قياس التباين في الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام قائمة الإفصاح الاختياري التي استخدمها Chau & Gray في قياس مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات السنغافورية وتمثلت عينة الدراسة من ١٥ شركة مساهمة من أصل ٢٠ شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية في عام ٢٠٠٩ . وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها :

- ١- وجود تباين في حجم ونوعية الإفصاح الإختياري بين الشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية والذي يمكن أن يرجع إلى مجموعة من العوامل أهمها حجم الشركة و تكلفة الإفصاح الاختياري وحجم السوق وحادثة السوق وطبيعة الأنظمة والقوانين المطبقة .
- ٢- أن النسبة الأكبر تفصح عن معلومات اختيارية تركز عموما على الاستراتيجية العامة للشركة وبعض المعلومات المالية الهامة والتي تكون ذات فائدة لبعض الأطراف وخاصة المستثمرين ، ومن أمثلتها المعلومات القطاعية ومعدلات الربحية والمعلومات المالية التاريخية .

#### (و) دراسة (الشواورة و الدحيات ٢٠١٢) :

جاءت الدراسة تحت عنوان : " دور القوائم المالية المنشورة في زيادة درجة عدم تماثل المعلومات في البورصة - دراسة نظرية وميدانية على بورصة عمان " .

استهدفت هذه الدراسة الوقوف على مفهوم وأهمية وأثر ومدى صعوبة قياس درجة التماثل والتكافؤ في المعلومات في البورصة الأردنية ، واختبار دور القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في زيادة درجة التماثل والتكافؤ في المعلومات بين الوكلاء والموكليين .

ولتحقيق أهداف البحث فقد لجأ الباحثان إلى استخدام المنهج الاستقرائي الذي يقوم على ملاحظة الظاهرة موضع الدراسة والتي تتمثل حصرا في عدم تماثل وتكافؤ المعلومات بين الوكلاء والموكليين، ومن ثم محاولة تحديد مفهومها وأسبابها وأثارها وطرق تقييمها وتقويمها، وذلك اعتمادا على الدراسات النظرية والأبحاث العملية ذات العلاقة بهذا الموضوع ، وذلك تمهيدا لاختبار فرض البحث وفقا للأساليب الإحصائية

لاختبار فرض البحث وفقاً للأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS. وقد تم التوصل إلى أن البنود الواردة في قانون الشركات الأردني و قانون بورصة الأوراق المالية غير كافية للحد من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية، مع تزايد احتمال تسريب جزء من المعلومات الخاصة لبعض المستثمرين دون غيرهم في البورصة، وأن نشر القوائم المالية للشركات الأردنية وما تحويه من معلومات محاسبية لا يؤدي إلى انخفاض حالة عدم تماثل المعلومات في بورصة عمان بعد النشر مقارنة عما كان عليه الحال قبل النشر.

### ( ز ) دراسة ( Huimin Chung,et.al.,2015 ) :

جاءت الدراسة تحت عنوان : " الإفصاح الاختياري ومكافأة الإدارة التنفيذية الزائدة وقيمة

الشركة " .

استهدفت الدراسة استكشاف مكافأة الإدارة التنفيذية الزائدة وتأثيرها على قيمة الشركة باستخدام بيانات من تايبان . وتوصلت الدراسة الى أن مكافأة الإدارة التنفيذية الزائدة لها تأثير إيجابي على قيمة الشركة عندما تصح الشركات عن معلومات شاملة اختياريًا ، وأن هذا التأثير أكثر وضوحا في الشركات التابعة للمجموعة ، وعلاوة على ذلك ، يبدو أن الشركات التي توفر إفصاح اختياري شامل تخفف من مشكلات الوكالة ، وتكون أكثر كفاءة عندما يحصل المساهمين المسيطرين على أعلى الحوافز أو عندما تكون حوكمة الشركات أعلى جودة .

### ثانياً : طبيعة مشكلة البحث

يمثل الإفصاح المحاسبي ركيزة أساسية لفئات ذات العلاقة بالشركة عموماً وفئة المستثمرين خصوصاً؛ نظراً لما يقدمه من معلومات تفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة، ويتم ذلك من خلال إعداد التقارير المالية وفقاً للقواعد والمعايير المنظمة لذلك بغرض توصيل البيانات والمعلومات التي يبحث عنها المستخدمون لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بناءً على قاعدة معلوماتية موضوعية فيقبلون أو يحجمون عن تبادل الأوراق المالية . فالإفصاح عملية تتصل فيها الشركة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الإدارة إلى المستثمرين مما يسهل عملية تقييم أداء الشركات والمفاضلة بينها بهدف الاستثمار فيها .

لذلك جاءت هذه الدراسة للكشف عن تقييم أثر مستوى الإفصاح الاختياري في تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية، ومن منطلق ذلك فإن مستوى الإفصاح الكافي يعمل على تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمي التقارير المالية من ناحية وتضييق فجوة عدم تماثل المعلومات التي لدى الإدارة وتلك التي لدى المستخدمين من ناحية أخرى، ومن ثم تمكينهم من استقراء مركز الشركات بشكل أكثر وضوح مما ينعكس إيجاباً أو سلباً على الاستثمار في أسهم هذه الشركات ، ومن المتوقع أن يكون الاستثمار في أسهم الشركات التي يكون مستوى إفصاحها أقل ومعلوماتها غير متوفرة بشكل جيد أقل مقدراً نظراً لارتفاع حالة عدم التأكد وما يترتب عليه من صعوبة التقييم السليم لأداء هذه الشركات .

وبناءً على ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي :

"ما هو أثر مستوى الإفصاح الاختياري في تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية ؟ "

وينتق عن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية :

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات المستقصى منهم حول مستوى الإفصاح الاختياري والحد من عدم تماثل المعلومات ؟
- هل توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين عدم تماثل المعلومات المحاسبية ؟
- هل يوجد تأثير لمستوى الإفصاح الاختياري على عدم تماثل المعلومات المحاسبية ؟ وما مستوى جوهرية هذا التأثير ؟

**ثالثاً : فروض البحث**

في سبيل الإجابة عن تساؤلات الدراسة ، يقترح الباحث فيما يلي الفرض الرئيسي للدراسة والفروض الفرعية المنبثقة عنه :

**الفرض الرئيسي :** " يوجد تأثير لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري على عدم تماثل المعلومات المحاسبية في شركات قطاع المعادن والمواد الكيماوية " .

وينبثق عن هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية الآتية :

- **الفرض البحثي الأول :** " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات المستقصى منهم حول دور مستوى الإفصاح الاختياري في تخفيض عدم تماثل المعلومات " .
- **الفرض الفرعي الثاني :** " لا توجد علاقة ارتباطية جوهرية بين مستوى الإفصاح الاختياري وعدم تماثل المعلومات المحاسبية في شركات قطاع المعادن والمواد الكيماوية
- **الفرض الفرعي الثالث :** " لا يوجد تأثير جوهري لمستوى الإفصاح الاختياري على عدم تماثل المعلومات المحاسبية في شركات قطاع المعادن والمواد الكيماوية " .

**رابعاً : أهداف البحث**

- قام الباحث بصياغة هدف رئيسي للبحث هو : " تقييم عدم تماثل المعلومات المحاسبية طبقاً لمستوى الإفصاح الاختياري " . وقد انبثق عن الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية الآتية :
- تقييم الفروق بين فئات المستقصى منهم حول مستوى الإفصاح الاختياري والحد من عدم تماثل المعلومات .
  - دراسة وتحليل مدى جوهرية علاقة الارتباط بين مستوى الإفصاح الاختياري وبين عدم تماثل المعلومات المحاسبية .
  - تقييم مدى جوهرية تأثير مستوى الإفصاح الاختياري على عدم تماثل المعلومات المحاسبية .

**خامساً : أهمية البحث**

تتبع أهمية الدراسة من الدور المهم الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في توجيه قرارات المستثمرين وما ينجم عنه من تحقيق جودة في قرار الاستثمار ، إضافة إلى تحديد بنود الإفصاح المحاسبي التي يعتقد المستثمرون وجوب إظهارها لدورها في الحد من عدم تماثل المعلومات .

**سادساً : خطة البحث**

لتحقيق أهداف البحث ، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث :

- المبحث الأول : الإطار النظري للدراسة
- المبحث الثاني : الدراسة الميدانية
- المبحث الثالث : نتائج الدراسة وتوصياتها

## المبحث الأول

### الإطار النظري للدراسة

#### أولاً : الإفصاح الاختياري

إن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح جاء بديلاً لمصطلح النشر أو عرض المعلومات ، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة ، بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغها للمستفيدين منها ، وقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه " الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية " . ( زيود ، وآخرون ، ٢٠٠٧ ، ص ١٧٩ )

وقد تطور مفهوم الإفصاح المحاسبي ليشمل المعلومات غير المالية بجانب المعلومات المالية وعرف على أنه : " عملية إظهار المعلومات المالية الكمية أو الوصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجدول المكمل في الوقت المناسب ، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية التي ليس لها سلطة الاطلاع على دفاتر وسجلات المؤسسة " . ( أبو زيد ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٧٧ )

إذاً الإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بها في شكل قوائم تختلف باختلاف المنفعة المنشودة ، على أن تشمل هذه التقارير جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية .

#### أ - العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي :

أهم العوامل والمحددات المؤثرة على نوعية وحجم الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية ما يلي :  
( محمد المبروك أبو زيد ، مرجع سابق )

١. **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم :** لا بد أن تعطي المؤسسات اهتماماً خاصاً في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين ، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة ، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة .

٢. **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح :** تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح ، باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمدة بكل دولة ، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح ، غالباً ما تكون مزيجاً من المؤسسات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح .

٣. **المنظمات والمؤسسات الدولية :** بالإضافة إلى المؤسسات والقوانين المحلية ، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح ، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح ، ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح ، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي .

#### ب- الإفصاح المحاسبي طبقاً لمدى كفايته :

يتم تبويب الإفصاح المحاسبي طبقاً لمدى كفايته وقدرته على الوفاء بمتطلبات مستخدمي التقارير المالية إلى : ( Ismail, T., 2011: 293 – 317 )

١- **الإفصاح الكامل (الشامل) :** يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي

القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق في نهاية الفترة المحاسبية ، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدميها .

٢- **الإفصاح الكافي** : يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق ، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى ، كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد .

٣- **الإفصاح العادل** : يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف ، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى ، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن .

٤- **الإفصاح الملزم** : هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها ، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية ، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية .

### ج- تصنيف الإفصاح طبقاً للإلزام القانوني :

١- **الإفصاح الإلزامي Mandatory disclosure** : يتمثل في الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات التي تطلبه الجهات الرقابية والمعايير المحاسبية في التقارير المالية للشركات . (Laan,2009,8-28)

٢- **الإفصاح غير الإلزامي Non-Mandatory disclosure** : ويتمثل في :  
- **الإفصاح الطوعي Discretionary disclosure** : وهو الإفصاح الذي تقدمه الإدارة لأصحاب المصلحة في التقارير المالية للشركات طوعاً دون إلزام من الجهات الرقابية ودون أي طلب من أصحاب المصلحة .

- **الإفصاح الاختياري Voluntary Disclosure** : وهو الإفصاح الذي تقدمه الإدارة في التقارير المالية دون إلزام قانوني من أي جهة رقابية ولكن تطلبه مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة بالشركة ( أبو شلوع ، ٢٠١٣ ، ٣٦ ) .

### د- أهمية الإفصاح الاختياري لمستخدمي التقارير المالية :

تتمثل أهمية الإفصاح الاختياري عن المعلومات المحاسبية لدى مستخدمي التقارير المالية فيما يلي : ( Cormier, Magnan, 2006, 159-194 )

- ١- يعطي الإفصاح الاختياري الشرعية والقبول لأنشطة الإدارة أمام أصحاب المصالح العامة والخاصة يساعد على تخفيض تكلفة الاقتراض .
- ٢- يجذب الإفصاح الاختياري الشركاء الأفضل للشركة .
- ٣- يدعم بقاء واستمرار الشركة في مجال الأعمال ويعمل على زيادة قيمة الشركة في الأجل الطويل .

وتطبق الشركات نماذج مختلفة من الإفصاح الاختياري حسب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية .

### ثانياً : عدم تماثل المعلومات

تعتبر حالة عدم تماثل المعلومات عن حالة من عدم التأكد ، فهي بذلك تعبر عن وضعية من المعلومات غير الكفوة ، لأن الأطراف الداخلية بالمؤسسة ( ملاك و إداريين ) يفترض أنها أكثر علماً من الغير ( الأطراف الخارجية ) بوضعية المؤسسة .



**أ- النظريات المفسرة لحالة عدم تماثل المعلومات :**

هناك العديد من المداخل التي حاولت تفسير السلوك المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات بينها وبين باقي المتعاملين الاقتصاديين بصفة عامة والدائنين بصفة خاصة ، وفيما يلي نحاول إبراز أهم الإسهامات النظرية المفسرة لحالة عدم تماثل المعلومات. (ياسين العايب ، ٢٠١٤ : ٢٥-٤٤)

**١- نظرية تكلفة الوكالة :**

ينبغي أن تسعى الإدارة إلى تحقيق مصالح المساهمين، مما يعني أنه لا توجد أية علاقة صراع بين المساهمين والإدارة ، إلا أن نظرية الوكالة المبنية على دعائم نظريات التنظيم تبين أن مصالح الإدارة قد تتعارض مع مصالح المساهمين حتى وإن كان ذلك بهدف تعظيم قيمة المؤسسة، على اعتبار أن هذا الهدف يتحقق ضمناً من وجهة نظر نظرية الوكالة بتحقيق المصلحة الشخصية للإدارة .

نتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة والملاك وبقية أصحاب المصالح في الشركة طبقاً لمبدأ الاختيار العقلاني الذي بموجبه يحاول كل طرف من الأطراف تعظيم منفعته الخاصة، فإنه يتوقع أن تأتي عملية اختيار السياسة المحاسبية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة ، بصرف النظر عما إذا كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف أصحاب المصالح الآخرين حتى لو كان ذلك على حساب التمثيل الصادق للأحداث والعمليات من ناحية تقديم المعلومات .

لقد نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح، وذلك من خلال نظرتها إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في الشركة، من شأنها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى ( BENJAMIN C., 1995). وتفترض نظرية الوكالة أن المالك غير قادر على مراقبة جميع أعمال الإدارة وأن أعمال الإدارة من الممكن أن تكون مختلفة عن تلك التي يفضلها الملاك ، ويحدث أحياناً هذا إما بسبب الاختلاف في أهداف ورغبات الإدارة أو بسبب أن الإدارة تحاول التهرب من العمل وخداع الملاك ، وهذا ما يطلق عليه عدم تماثل المعلومات ، ولذلك يستعمل الوكيل معلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الأصيل ، ومن الممكن أن يفصح الوكيل عن بعض هذه المعلومات ويخفي البعض الآخر. (مسير، ٢٠٠٩ : ٢٦)

**٢- نظرية التدرج في مصادر التمويل :**

يعد MYERS و MAJLUF أول من قدم سياسة التمويل داخل المؤسسة عن طريق التدرج في مصادر التمويل المتاحة وذلك انطلاقاً من تطويرهما لنموذج DONALDSON الذي قدم في سنة ١٩٦١ (VERNIMMEN P., 2005)، إن المؤسسة إذا قامت بإصدار أسهم جديدة لتمويل مشروع معين في ظل عدم تماثل المعلومات ، قد تتأثر قيمة أسهمها بالانخفاض ؛ لأن المساهمين الجدد عاجزين عن تقدير المردودية الفعلية للمشروع ، وهو ما يؤدي بهم إلى تقدير الأسهم بقيمة أقل ، أي لا يقومون بشراء الأسهم الجديدة إلا في حالة حصولهم على تخفيضات في سعرها.

**٣- نظرية الحوكمة :**

تتبعس أثر الحوكمة في زيادة الثقة بالاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته وكفاءته والحفاظ على حقوق الأقلية ودعم ونمو القطاع الخاص وخلق فرص عمل . وترجع أهمية حوكمة الشركات إلى أن التطبيق الجيد لمبادئها سيساعد في تحقيق أهدافها ، وتوضح أهمية المبادئ في مجال حوكمة الشركات باعتبارها تمثّل الخطوط العريضة التي تهدف إلى تعزيز ودعم الإدارة وكفاءة الأسواق المالية فضلاً عن استقرار الاقتصاد

(النواس، ٢٠٠٨: ٢٤٤). وتعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من الدول الرائدة في صياغة وتطوير مبادئ حوكمة الشركات ، فضلاً عن الجهود المبذولة من قبل الدول الأوروبية والآسيوية والمنظمات الدولية ذات الصلة . ويمكن تلخيص المبادئ العامة للحوكمة بالاتي :

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات ، وينبغي أن يشجع هذا الإطار على الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع حكم القانون وأن يحدد وبوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية (يوسف، ٢٠٠٧: ٧).

- توفير حماية المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية.

- توفير المعاملة المتساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والأجانب ، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين في الحصول على المعلومات (تماثل المعلومات).

- الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو التي تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة مالياً . (آل خليفة، ٢٠٠٧: ٩٨)

- ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وحقوق الملكية وحوكمة الشركات . (Bushman et. al, 2004: 4168)

- تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بما يعني التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة على إدارة الشركة ، كما يعني محاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.

#### ٤- نظرية الإشارات :

تعتمد عملية التشوير signalisation بالهيكل المالي على التشوير أساساً بنسبة الاستدانة ونسبة الأسهم المملوكة من قبل الإدارة ، هذه الأخيرة تقوم من خلالها بتبليغ المعلومات المهمة من وجهة نظر الدائنين والمساهمين المستقبليين ، مما يسمح بطبيعة الحال من تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين ، وفي نفس الوقت تسمح بالحصول على التمويل الملائم .

#### ب- الحاجة إلى معايير محاسبية لتخفيض عدم تماثل المعلومات :

نتيجة للتطورات الحديثة للمالية العالمية، أصبحت هناك حاجة ماسة إلى تدعيم العمل بالشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية موحدة، من شأنها توحيد الممارسات المحاسبية، مما يساهم في استقرار النظام المالي، وباعتبارها توفر إلى حد كبير المتطلبات الأساسية في البيانات المالية . وعملياً هناك ثلاثة نماذج هم : ( بشير بن عيشي ودبلة فاتح : ٢٠١٢: ٨)

١- النموذج الأمريكي : يتمثل في مجموعة المعايير الأمريكية المسماة " The US GAAP " التي تقوم على قواعد مفصلة جداً ويرغب في تطبيقها على المستوى العالمي .

٢- النموذج الأوروبي : يتمثل في لجنة المعايير المحاسبية الدولية " IASC " والتي تركز على المبادئ أكثر مما تقوم على التناظر مع القواعد الرسمية المفصلة . هذه المعايير تمت المصادقة عليها من طرف البرلمان الأوروبي سنة ٢٠٠٢، لتعتمد كمرجع محاسبي انطلاقاً من سنة ٢٠٠٥ لجميع الشركات المقيدة بالبورصات الأوروبية .

٣- النموذج الدولي : يتمثل في معايير المحاسبة الدولية ، وجدير بالذكر أنه في سنة ٢٠٠١ تم استبدال هذه اللجنة بمجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث اعتمد المعايير الدولية السابقة وأخذ على عاتقه

على عاتقه مسئولية تعديل هذه المعايير وتفسيرها ، ليظهر مفهوم جديد باسم المعايير الدولية للتقارير المالية " IFRS " بدلا من مصطلح معايير المحاسبة الدولية ، حتى يمكن التمييز بينهما

### ثالثاً : دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات

يعمل الإفصاح على تخفيض عدم تماثل المعلومات " Information Asymmetry " بين الأطراف الداخلية والخارجية ، وبالتالي زيادة كفاءة السوق المالي وصولاً إلى الأسعار الحقيقية للأسهم ، إلى جانب زيادة حجم العمليات وتوفير السيولة التي تشجع التعامل في السوق . هذا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكلفة العمليات وزيادة العائد منها وتحقيق المنفعة للاقتصاد القومي ككل، ففي ظل الكفاءة التي يتمتع بها السوق يسعى كل طرف جاهداً لتحقيق أغراضه الذاتية دون الإخلال بالتوازن القائم في السوق. وقد ناقشت عدة بحوث الحوافز الخاصة بإدارة الشركات لتحقيق كفاءة السوق عن طريق الإفصاح الذاتي عن المعلومات المحاسبية للجمهور كافة، محاولة من خلاله طمأنته بصدق البيانات المصحح عنها، مدعمة ذلك بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، وهناك ثلاث نظريات تفسر سلوك الإدارة بالنسبة للإفصاح تتمثل فيما يلي : (كمال الدين الدهراوي: ٢٠٠١، ٣٣)

أ. **نظريات التعاقدات الكفوة Efficient Contacts** : وفقاً لهذه النظرية فإن كافة الأطراف تتصرف بالرشد الاقتصادي ، فيحاول كل منها تخفيض تكاليف الوكالة عن طريق التعاقد فيما بينها لمنع استغلال طرف لطرف آخر ، وقد أبرزت بحوث عديدة مثل (Lew et Penman, 2010, Benston, 1996) أن درجة الإفصاح تزداد بزيادة حجم الشركة وارتفاع نسبة الديون الخارجية وزيادة سيطرة المدراء على أمور الشركة .

ب. **نظرية السلوك الانتهازي Opportunistic Behavior** : تفترض هذه النظرية أن اختيار الطرق المحاسبية وشكل الإفصاح يتأثر بالسلوك الانتهازي للمدراء، أي أنهم يحاولون تعظيم ثروتهم المتمثلة في ملكيتهم للأسهم والمكافآت التي يحصلون عليها، وبالتالي يختارون من الطرق المحاسبية التي من شأنها أن تزيد من الأرباح المالية على حساب الفترات المستقبلية ، ومن أهم البحوث التي تطرقت إلى هذا الغرض ( Hauthansen, 1991; Watts, 1997; Healy, 2005 )، إذ توصلت الدراسة الأخيرة إلى أن الشركات كبيرة الحجم تحاول تخفيض أرباحها لتفادي التكاليف السياسية الناتجة عن التدخل الحكومي وزيادة الضرائب المفروضة عليها .

ج. **نظرية توفير المعلومات Information Perspective** : تقوم هذه النظرية على اختيار المدراء للطرق المحاسبية وشكل الإفصاح بطريقة تعكس القيمة الاقتصادية للشركة ، بحيث تساعد المستثمرين على تقدير التدفقات النقدية من استثماراتهم .

## المبحث الثاني الدراسة الميدانية

### أولاً : مجتمع وعينة البحث

#### أ- مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من عدد ( ٩ ) شركات مساهمة ليبية منها عدد ( ٣ ) شركات عاملة بقطاع المعادن ( الصناعات الحديدية والالمنيوم ) وعدد ( ٦ ) شركات عاملة في صناعة المواد الكيماوية ( تصنيع الطلاء والمعاجين وتصنيع الصابون ومواد التنظيف والكيماويات ) ، ويمثل هذين القطاعين شركات قطاع المعادن والمواد الكيماوية في ليبيا طبقاً لوزارة الصناعة الليبية . وتم توزيع استمارة استبيان على الفئات الثلاثة التالية : مراجع داخلي ، مسنول مالي ، مسنول إداري .

#### ب- عينة البحث :

تتكون عينة الدراسة من الفئلت والاعداد الموضحة بالجدول الآتي :

#### جدول رقم (١) عينة البحث

العدد	الفئة
٢٧	مراجع داخلي
٣٦	مسنول مالي
١٨	مسنول إداري
٨١	الإجمالي

#### ج- أداة الدراسة :

يستخدم البحث قائمة استبيان كأداة لجمع البيانات من مفردات عينة الدراسة (ملحق الدراسة) .

### ثانياً : متغيرات البحث

قام البحث بتحديد متغيرات البحث من خلال الدراسات السابقة ذات العلاقة بالبحث :

#### جدول رقم (٢) متغيرات البحث

رمز المتغير	متغيرات البحث
	أ- المتغيرات المستقلة
X <sub>1</sub>	١- المعلومات العامة عن الشركة :
X <sub>11</sub>	- عمر الشركة
X <sub>12</sub>	- وصف هيكل التنظيمي لشركة
X <sub>13</sub>	- وصف عام لأنشطة الأعمال
X <sub>14</sub>	- تاريخ التأسيس والإنشاء
X <sub>15</sub>	- نوع النشاط
X <sub>2</sub>	٢- المعلومات الإستراتيجية لشركة :
X <sub>21</sub>	- أهداف الإدارة / رؤية الشركة / أهداف الشركة
X <sub>22</sub>	- إستراتيجية المستقبل - معلومات عن التوسع في المستقبل (النفقت الرأسمالية)

X <sub>3</sub>	٣- معلومات الأداء المالي :
X <sub>31</sub>	- مناقشة موجزة وتحليل المركز المالي للشركة
X <sub>32</sub>	- تحليل المنافسين
X <sub>33</sub>	- توقعات الأرباح
X <sub>34</sub>	- معدلات التدفق النقدي
X <sub>35</sub>	- العائد على حقوق المساهمين
X <sub>36</sub>	- نسبة التكلفة إلى صافي الدخل
X <sub>37</sub>	- ربحية السهم
X <sub>38</sub>	- نسب السيولة
X <sub>39</sub>	- نسبة الدين إلى حقوق المساهمين
X <sub>310</sub>	- توزيعات الأرباح للسهم الواحد
X <sub>111</sub>	- التنبؤات بالمبيعات
X <sub>4</sub>	٤- السياسات المحاسبية :
X <sub>41</sub>	- مناقشة السياسات المحاسبية
X <sub>42</sub>	- الإفصاح عن معايير المحاسبة المستخدمة
X <sub>43</sub>	- المعلومات القطاعية
X <sub>5</sub>	٥- المعلومات الوصفية :
X <sub>51</sub>	- قائمة أكبر خمسة مساهمين في الشركة
X <sub>52</sub>	- تقرير العضو المنتدب الرئيس
X <sub>53</sub>	- مؤشرات الأداء
X <sub>54</sub>	- آثار تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية
X <sub>55</sub>	- آثار التضخم
X <sub>56</sub>	- معلومات حول إدارة المخاطر
X <sub>6</sub>	٦- معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات :
X <sub>61</sub>	- رعاية الصحة العامة والرياضية أو المشاريع الترفيهية
X <sub>62</sub>	- معلومات عن التبرعات للمنظمات الخيرية
X <sub>63</sub>	- دعم / حملات وطني
X <sub>64</sub>	- هل لديك برنامج المجتمع الخاصة
X <sub>7</sub>	٧- معلومات الموارد البشرية :
X <sub>71</sub>	- عدد العاملين
X <sub>72</sub>	- تدريب الموظفين
X <sub>73</sub>	- مستوى الحوافز
X <sub>74</sub>	- الخدمات الأخرى للموظفين
X <sub>75</sub>	- حقوق الإنسان
X <sub>76</sub>	- تقديم برنامج التدريب الداخلي
X <sub>77</sub>	- المنح الدراسية
X <sub>78</sub>	- المساهمة في تنمية المواهب
X <sub>8</sub>	٨- المعلومات البيئية :
X <sub>81</sub>	- التكاليف البيئية
X <sub>82</sub>	- الحد من التلوث
X <sub>83</sub>	- الحفاظ على البيئة
X <sub>84</sub>	- برامج حماية البيئة
X <sub>85</sub>	- برامج إعادة التدوير

Y	<b>ب- المتغير التابع</b> <b>- عدم تماثل المعلومات (توفر المعلومات بنفس القدر لكافة الأطراف)</b> <b>يتم قياس المتغير التابع بدلالة مستوى الإفصاح الاختياري</b>
---	---

### ثالثاً : اختبار فروض البحث

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الملائمة لاختبار الفروض البحثية للدراسة ، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ( SPSS ) ، كما يلي :

#### أ- اختبار صحة الفرض البحثي الأول :

يُص الفرض البحثي الأول على أنه " لا توجد فروق تلت دلالة إحصائية بين الفئات المسقى منهم حول نور مستوى الإفصاح الاختياري في تخفيض عدم تماثل المعلومات ". ولاختبار مدى صحة هذا الفرض استخدم البحث اختبار تحليل التباين ANOVA ( F-Test ) لتحديد العبارات التي تصل على إجماع من الفئات الثلاثة المسقى منهم وهم المراجع الداخلي والمسئول المالي والمسئول الإداري ، وجلت نتيجة التحليل كما يلي :

#### جول رقم (٣)

نتائج اختبار (F-Test) لقياس الفروق المعنوية بين فئات المسقى منهم حول مستوى الإفصاح الاختياري وتخفيض عدم تماثل المعلومات

مستوى الدلالة	قيمة F	الاحرف المعياري	المتوسط	ن	مجموعة المقارنة	أقسام
غير دالة	٠.٤٤٧	٠.٩٦	١٣.٧٣	٢٧	مراجع داخلي	المعلومات العامة عن الشركة
		١.٤٠	١٣.٨٥	٣٦	مسئول مالي	
		١.٢٥	١٣.٢١	١٨	مسئول إداري	
دالة عند ٠.٠١	٧.٢٦٢	٠.٨٨	٢٠.٩٧	٢٧	مراجع داخلي	المعلومات الإستراتيجية للشركة
		١.٥٦	١٨.٩٣	٣٦	مسئول مالي	
		١.٢٣	١٩.٢٥	١٨	مسئول إداري	
دالة عند ٠.١	٧.٤٢٢	٠.٩٣	٥.٨٣	٢٧	مراجع داخلي	معلومات الأداء المالي
		١.١٤	٧.٦٣	٣٦	مسئول مالي	
		١.٢٣	٥.١٤	١٨	مسئول إداري	
دالة عند ٠.٠١	٦.٣٥٩	٠.٩٩	٩.٦٩	٢٧	مراجع داخلي	الإفصاح عن السياسات المحاسبية
		٠.٨٩	٨.٢٢	٣٦	مسئول مالي	
		٠.٩٨	٨.٢٣	١٨	مسئول إداري	
دالة عند ٠.٠١	٧.٢١٤	٠.٩٨٧	٧.٢١٤	٢٧	مراجع داخلي	المعلومات الوصفية
		٠.٩٧٨	٦.٢٥٨	٣٦	مسئول مالي	
		٠.٩٦٣	٧.٥٨٧	١٨	مسئول إداري	
دالة عند ٠.٠١	٧.٢٥٤	٠.٩٨٧	٧.٢١٤	٢٧	مراجع داخلي	معلومات المسئولية الاجتماعية
		٠.٩٨٢	٧.١٢٤	٣٦	مسئول مالي	
		٠.٩٧٨٥	٦.٩٨٧	١٨	مسئول إداري	
دالة عند ٠.٠١	٦.٨٧٩	٠.٩٨٧	٦.٥٤٧	٢٧	مراجع داخلي	معلومات الموارد البشرية
		٠.٩٨١	٦.٤٥٧	٣٦	مسئول مالي	
		٠.٩٧٨٤	٦.٣٦٥	١٨	مسئول إداري	
دالة عند ٠.٠١	٢.٧٣٨	٠.٧٢	٦.٨٣	٢٧	مراجع داخلي	المعلومات البيئية
		٠.٩٤	٦.٢٥	٣٦	مسئول مالي	
		٠.٩٥٤	٦.٢٥٤	١٨	مسئول إداري	

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فرق دال إحصائياً بين آراء عينة الدراسة طبقاً لطبيعة العمل في أقسام قائمة الاستقصاء حيث بلغت قيمة " F " على الترتيب (٧.٢٦٢، ٧.٤٢٢، ٧.٢١٤، ٦.٣٥٩، ٦.٨٧٩، ٧.٢٥٤، ٢.٧٣٨) عند مستوى دلالة ٠.٠١، بينما لا يوجد فرق بينهما في " المعلومات العامة عن الشركة "، حيث بلغت قيمة " F " ٠.٤٤٧ .

وبناءً على ذلك ، وفي ضوء هذه النتائج يمكن رفض الفرض البحثي الأول وقبول الفرض البديل بوجود فروق معنوية بين آراء المسقى منهم حول دور مستوى الإفصاح الاختياري في تخفيض عدم تماثل المعلومات .

#### ب- اختبار صحة الفرضين البحثيين الثنائي والثالث :

فرض الفرض الثنائي على أنه " لا توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الإفصاح الاختياري وعدم تماثل المعلومات المحاسبية في شركة قطاع المعادن والمواد الكيماوية ". ولاختبار هذا الفرض استخدم البلط تحليل الارتباط (R) لتحديد طبيعة وقوة العلاقة بين المتغير المستقل وهو مستوى الإفصاح الاختياري بدلالة الأنواع الثمانية من المعلومات ( $X_1 - X_8$ ) والمتغير التابع وهو عدم تماثل المعلومات (Y).

وفرض الفرض الثالث على أنه " لا يوجد تأثير جوهري لمستوى الإفصاح الاختياري على عدم تماثل المعلومات المحاسبية في شركة قطاع المعادن والمواد الكيماوية ". ولاختبار هذا الفرض استخدم البلط تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد مدى تأثير المتغير المستقل وهو مستوى الإفصاح الاختياري بدلالة الأنواع الثمانية من المعلومات ( $X_1 - X_8$ ) على قيمة المتغير التابع وهو عدم تماثل المعلومات (Y) . ووجدت نتيجة التحليل طبقاً لنوع المعلومات التي يتم الإفصاح عنها كما يلي :

#### ١- المعلومات العامة عن الشركة ( $X_1$ ) :

يبين الجدول التالي نتائج اختبار (F) لقياس الفروق المعنوية بين الفئات المسقى منهم حول العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات العامة عن الشركة وتخفيض عدم تماثل المعلومات .

#### جدول رقم (٤)

#### المعلومات العامة عن الشركة

الفئة	الرمز	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١- عمر الشركة	X11	1.000	0.1
٢- وصف هيكل الشركة	X12	0.943	0.1
٣- وصف عام لأنشطة الأعمال	X13	0.873	0.1
٤- تاريخ التأسيس	X14	0.962	0.1
٥- نوع النشاط	X15	0.882	0.1

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات العامة وعدم تماثل المعلومات ، حيث تروحت قيم معامل الارتباط بين ( ١.٠٠ - ٠.٩٤٣ - ٠.٨٣ - ٠.٩٦٢ - ٠.٨٢ ) وذلك عند مستوى دلالة ٠.٠١ .

ويبين الجدول التالي نتيجة تحليل الانحدار المتعدد لتحديد تأثير الإفصاح عن المعلومات العامة عن الشركة على تخفيض عدم تماثل المعلومات .

جدول رقم (٥)  
نتائج تحليل الاحدار المتعدد

المعالم	القيمة المقترنة	قيمة "t"	مستوى الدلالة "p"	قيمة معمل الارتباط	معمل التحديد الصحيح	المعنوية
الثبت	-٢.٦٥٤	٤.٧٩٤	٠.٠١	٠.٩٤١	٠.٨٨٣	معنوي
عمر الشركة	٠.٤١٠	١١.١١٢	٠.٠١			
صف هيكل الشركة	٠.٨٨٢	٣.١٢٤	٠.٠١			
صف عام لأشطة الأعمال	١.٢٥٧	٢.٠٤٨	٠.٠١			
تاريخ التأسيس	٢.٣٥	٤.٢٨٧	٠.٠١			
نوع النشاط	٠.١٥٣	٣.٦١٥	٠.٠١			
قيمة "F"	٢٨٠.٣٧٩					
مستوى الدلالة	٠.٠٠٠					

تشير بيانات الجدول السابق الى معنوية نموذج الاحدار حيث بلغت قيمة "F" ٢٨٠.٣٧٩ ، وأن المتغير المستقل مستوى الإفصاح الاختياري بدلالة المعلومات العامة عن الشركة يؤثر على عدم تماثل المعلومات بنسبة ٨٨.٣%.

٢- المعلومات إستراتيجية للشركة (X<sub>2</sub>):

يبين الجدول التالي نتائج اختبار (F) لقياس الفروق المعنوية بين الفئلت المسقى منهم حول العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية للشركة وعدم تماثل المعلومات .

جدول رقم (٦)

المعلومات إستراتيجية للشركة

مستوى الدلالة	قيمة معمل الارتباط	الرمز	الفقــــــــــــرة
٠.٠١	٠.٩٦٨	X21	١- أهداف الإدارة / رؤية الشركات / أهداف الشركة
٠.٠١	٠.٩٨٢	X22	٢- استراتيجية المستقبل - معلومات عن التوسع في المستقبل (النفقات الرأسمالية)

تشير بيانات الجدول السابق الى وجود علاقة ارتباطية دالة لصائبا بين مستوى الإفصاح الاختياري بدلالة المعلومات الاستراتيجية للشركة وعدم تماثل المعلومات ، حيث تزلجت قيم معمل الارتباط بين (٠.٩٦٨ - ٠.٩٨٢) وذلك عند مستوى دلالة ٠.٠١

ويبين الجدول التالي نتيجة تحليل الاحدار المتعدد لتحديد تأثير الإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية للشركة على تخفيض عدم تماثل المعلومات .



## جول رقم (٧)

## نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المعالم	القيمة المقرة	قيمة "t"	مستوى الدلالة "p"	قيمة معامل الارتباط	معامل التحديد الصحيح	المعنوية
الثبت	٣.٣٥	٤.٣٢٥	٠.٠١	٠.٩٧١	٠.٩٣٣	معنوي
أهداف الإدارة / رؤية الشركة / أهداف الشركة	٠.٦٥٨	٦.٢٥٤	٠.٠١	٠.٩٧١	٠.٩٣٣	
استراتيجية المستقبل - معلومات عن التوسع في المستقبل	٠.٩٥٢	٢.٢٥٤	٠.٠١	٠.٩٧١	٠.٩٣٣	
قيمة "F"	٢٩١.٣٨٢					
مستوى الدلالة	٠.٠٠٠					

تشير بيانات الجول السابق الى معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة "F" ٢٩١.٣٨٢ ، وأن المتغير المستقل مستوى الإفصاح الإختياري بدلالة المعلومات الإستراتيجية للشركة تؤثر على عدم تماثل المعلومات بنسبة ٩٢.٣%.

٣- معلومات الأداء المالي للشركة (X<sub>3</sub>):

يبين الجول التالي نتائج اختبار ( F ) لقياس الفروق المعنوية بين الفئات المسقى منهم حول العلاقة بين الإفصاح عن معلومات الأداء المالي للشركة وعدم تماثل المعلومات .

## جول رقم (٨)

## معلومات الأداء المالي

الفقــــــــــــرة	الرمز	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١. مناقشة موجزة وتحليل المركز المالي للشركة	X31	٠.٨٥٧	٠.٠١
٢. تحليل المنافسين	X32	٠.٧٥٨	٠.٠١
٣. توقعت الأرباح	X33	٠.٩٢٨	٠.٠١
٤. معدلات التدفق النقدي	X34	٠.٩٤٨	٠.٠١
٥. العائد على حقوق المساهمين	X35	٠.٧٩٦	٠.٠١
٦. نسبة التكلفة إلى صافي الدخل	X36	٠.٩٦٢	٠.٠١
٧. ربحية السهم	X37	٠.٨٩٦	٠.٠١
٨. نسب السيولة	X38	٠.٩٨٧	٠.٠١
٩. نسبة الدين إلى حقوق المساهمين	X39	٠.٨٥٩	٠.٠١
١٠. توزيعت الأرباح للسهم الواحد	X310	٠.٩٨٢	٠.٠١
١١. التنبؤات بالمبيعات	X111	٠.٧٩٢	٠.٠١

تشير بيانات الجول السابق الى وجود علاقة ارتباطية دالة لحصائيا بين الإفصاح الإختياري بدلالة معلومات الأداء المالي وعدم تماثل المعلومات، حيث تروحت قيم معامل الارتباط بين (٠.٨٥٧-٠.٧٥٨).

الارتباط بين (٠.٨٥٩-٠.٧٥٨-٠.٩٢٨-٠.٩٤٨-٠.٧٩٦-٠.٩٦٢-٠.٨٩٦-٠.٩٨٧-٠.٨٥٩-٠.٩٨٢-٠.٧٩٢) عند مستوى دلالة ٠.٠١ .

ويبين الجدول التالي نتيجة تحليل الانحدار المتعدد لتحديد تأثير الإفصاح عن معلومت الأداء المالي للشركة على تخفيض عدم تماثل المعلومات .

### جدول رقم (٩)

#### نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المعالم	القيمة المقترنة	قيمة "t"	مستوى الدلالة "p"	قيمة معمل الارتباط	معمل التحديد الصحيح	المعنوية
الثابت	٣.٢٥٧	٧.٢٥٤	٠.٠١			
مناقشة موجزة وتحليل المركز المالي للشركة	٠.٩٨٧	٢.٣٥٤	٠.٠١			
تحليل المنافسين	١.٤٢٥	٤.٢٣٥	٠.٠١			
توقعات الأرباح	٢.٣٥٢	٣.٢١٥	٠.٠١			
معدلات التدفق النقدي	٠.٣٢٥	١.٢٥٤	٠.٠١			
العائد على حقوق المساهمين	٣.٢٥٨	٤.٢٤٧	٠.٠١			
نسبة التكلفة إلى صافي الدخل	٠.٣٢٥	٧.١٢٤	٠.٠١			
ربحية السهم	١.٠٣٣	٥.٢٤٧	٠.٠١			
نسب السيولة	٠.٩٨٧	٣.٢١٤	٠.٠١			
نسبة الدين إلى حقوق المساهمين	٢.٠١٤٥	٨.١٤٧	٠.٠١			
توزيعات أرباح للسهم الواحد	١.٣٢١	٤.٠٢١	٠.٠١			
التنبؤات بالمبيعات	١.٤٢٥	٤.٠٢٤	٠.٠١			
قيمة ف"F"	٥٢٥.٢٥٧					
مستوى الدلالة	٠.٠٠٠					

تشير بيانات الجدول السابق الى معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة " F " ٥٢٥.٢٥٧، وأن المتغير المستقل الإفصاح الإختياري بدلالة معلومت الأداء المالي تؤثر على عدم تماثل المعلومات بنسبة ٨٧.٩%.

#### ٤- الإفصاح عن السياسات المحاسبية (X<sub>4</sub>):

يبيّن الجدول التالي نتائج اختبار ( F ) لقياس الفروق المعنوية بين الفئات المسقى منهم حول العلاقة بين الإفصاح عن السياسات المحاسبية وعدم تماثل المعلومات .

## جدول رقم (١٠)

## الإفصاح عن سياسات المحاسبية

الفقـــــــــرة	الرمز	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١. مناقشة السياسات المحاسبية	X41	٠.٨٧٦	٠.٠١
٢. الإفصاح عن معايير المحاسبة يستخدم لحساباتها	X42	٠.٩٨٧	٠.٠١
٣. المعلومات القطاعية	X43	٠.٨٩٧	٠.٠١

تشير بيانات الجدول السابق الى وجود علاقة ارتباطية دالة لصانها بين مستوى الإفصاح الإختياري بدلالة الإفصاح عن السياسات المحاسبية وعدم تماثل المعلومات ، حيث تروحت قيم معامل الارتباط بين (٠.٨٧٦-٠.٩٨٧-٠.٨٩٧) وذلك عند مستوى دلالة ٠.٠١ .

ويبين الجدول التالي نتيجة تحليل الانحدار المتعدد لتحديد تأثير الإفصاح عن السياسات المحاسبية للشركة على تخفيض عدم تماثل المعلومات .

## جدول رقم (١١)

## نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المعالم	القيمة المقترنة	قيمات "F"	مستوى الدلالة "P"	قيمة معامل الارتباط	معامل التحديد الصح	المعنوية
الثابت	٢.٥٧	٤.١٤٥	٠.٠١			
مناقشة السياسات المحاسبية	١.٠٢١	٤.٠٢٥	٠.٠١			
الإفصاح عن معايير المحاسبة يستخدم لحساباتها	٢.٢٤٥	٢.٨١٩	٠.٠١	٠.٨٩٧	٠.٩١٧	معنوي
المعلومات القطاعية	١.٠٣٦	٥.٠٢٥	٠.٠١			
قيمة ف "F"	٣٣٥.١٢٤					
مستوى الدلالة	٠.٠٠٠					

تشير بيانات الجدول السابق الى معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة " F " ٣٣٥.١٢٤ ، وأن الإفصاح عن السياسات المحاسبية تؤثر على عدم تماثل المعلومات بنسبة ٩١.٧ % .

٥- المعلومات الوصفية (X<sub>5</sub>) :

يبين الجدول التالي نتائج اختبار ( F ) لقياس الفروق المعنوية بين الفئلت المسقى منهم حول العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات الوصفية للشركة وعدم تماثل المعلومات .

### جدول رقم (١٢) المعلومات الوصفية

مستوى الدلالة	قيمة معمل الارتباط	الرمز	الفقــــــــــــرة
٠.٠١	٠.٨٥٦	X51	١. قائمة أكبر خمسة مساهمين في الشركة
٠.٠١	٠.٩١٩	X52	٢. تقرير العضو المنتدب الرئيس
٠.٠١	٠.٨٥٩	X53	٣. مؤشرات الأداء
٠.٠١	٠.٩٣٢	X54	٤. آثار تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية
٠.٠١	٠.٨٦٩	X55	٥. آثار التضخم
٠.٠١	٠.٩٨٥	X56	٦. معلومات حول إدارة المخاطر

تشير بيانات الجدول السابق الى وجود علاقة ارتباطية دالة لخاصيا بين مستوى الإفصاح الاختياري بدلالة المعلومات لوصفية وعدم تماثل المعلومات ، حيث تروحت قيم معمل الارتباط بين (٠.٨٥٦-٠.٩١٩-٠.٨٥٩ -٠.٩٣٢ -٠.٨٦٩ -٠.٩٨٥) وذلك عند مستوى دلالة ٠.٠١

ويبين الجدول التالي نتيجة تحليل الانحدار المتعدد لتحديد تأثير الإفصاح عن المعلومات الوصفية عن الشركة على تخفيض عدم تماثل المعلومات .

### جدول رقم (١٣) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المعالم	القيمة المقترنة	قيمات "t"	مستوى الدلالة "p"	قيمة معمل الارتباط	معمل التحديد الصحيح	المعنوية
الثابت	٢.٨٧	٤.٥٨٧	٠.٠١			
قائمة أكبر خمسة مساهمين في الشركة	١.٠٥٤	٢.١٤٥	٠.٠١			
تقرير العضو المنتدب الرئيس	٠.٧٨٤	٤.٠٢٥	٠.٠١			
مؤشرات الأداء	٢.٣٥٧	٤.٢٥٧	٠.٠١			
آثار تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية	١.٠٢١	٤.٠٢٥	٠.٠١			
آثار التضخم	٢.٢٤٥	٢.٨٧٩	٠.٠١			
معلومات حول إدارة المخاطر	١.٠٣٦	٥.٠٢٥	٠.٠١			
قيمة ف"F"	٢٥٥.١٢٤					
مستوى الدلالة	٠.٠٠٠					

تشير بيانات الجدول السابق الى معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة لف" ٢٥٥.١٢٤ ، وأن المتغير المستقل مستوى الإفصاح الاختياري بدلالة المعلومات الوصفية يؤثر على عدم تماثل المعلومات بنسبة ٨٧.٩%.

### ٦- معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركة (X<sub>6</sub>) :

يبين الجدول التالي نتائج اختبار ( F ) لقياس الفروق المعنوية بين الفئات المسقى منهم حول العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركة وعدم تماثل المعلومات .

## جدول رقم (١٤)

## معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات

مستوى الدلالة	قيمة معامل الارتباط	الرمز	الفقــــــــــــرة
٠.٠١	٠.٨٥٦	X61	١- رعاية لصحة العامة والرياضية أو المشاريع الترفيهية
٠.٠١	٠.٩٧٢	X62	٢- معلومات عن التبرعت للمنظمات الخيرية
٠.٠١	٠.٨٩٦	X63	٣- دعم / حلاتوطني
٠.٠١	٠.٩١٨	X64	٤- هل لديك برنامج المجتمع الخاصة

تشير بيانات الجدول السابق الى وجود علاقة ارتباطية دالة لحصانيا بين مستوى الإفصاح الإختياري بدلالة معلومات المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات ، حيث تروحت قيم معامل الارتباط بين (٠.٨٥٦-٠.٩١٩-٠.٨٥٩-٠.٩٣٣-٠.٨٦٩-٠.٩٨٥) وذلك عند مستوى دلالة ٠.٠١

ويبين الجدول التالي نتيجة تحليل الانحدار المتعدد لتحديد تأثير الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركة على تخفيض عدم تماثل المعلومات .

## جدول رقم (١٥)

## نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المعالم	القيمة المقترنة	قيمة "t"	مستوى الدلالة "p"	قيمة معامل الارتباط	معامل التحديد الصحيح	المعنوية
الثبت	٢.٥٨٢	٥.٢٤٧	٠.٠١			
رعاية لصحة العامة والرياضية أو المشاريع الترفيهية	١.٢٥٨	٢.٣٥٤	٠.٠١			
معلومات عن التبرعت للمنظمات الخيرية	٢.٠١٤	٥.٢٤٧	٠.٠١			
دعم / حلاتوطني	١.٢١٤	٣.٢٤٥				
هل لديك برنامج المجتمع الخاصة	٠.٢١٤	٢.٢١٤	٠.٠١			
قيمة "F"	٢٤٧.٢١٤					
مستوى الدلالة	٠.٠٠٠					

تشير بيانات الجدول السابق الى معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة "F" ٢٤٧.٢١٤ ، وأن المتغير المستقل الإفصاح الإختياري بدلالة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة يؤثر على عدم تماثل المعلومات بنسبة ٨٧.٥%.

٧- معلومات الموارد البشرية (X<sub>7</sub>) :

يبين الجدول التالي نتائج اختبار ( F ) لقياس الفروق المعنوية بين الفئلت المسقى منهم حول العلاقة بين الإفصاح عن معلومات الموارد البشرية للشركة وعدم تماثل المعلومات .

## جدول رقم (١٦)

## معلومات الموارد البشرية

مستوى الدلالة	قيمة معامل الارتباط	الرمز	الفئة-----رة
٠.٠١	٠.٨٩٢	X71	١- عدد العاملين
٠.٠١	٠.٩٤٨	X72	٢- تدريب الموظفين
٠.٠١	٠.٩٢٥	X73	٣- مستوى الحوافز
٠.٠١	٠.٨١٩	X74	٤- الخدمات الأخرى للموظفين
٠.٠١	٠.٩٥٢	X75	٥- حقوق الإنسـل
٠.٠١	٠.٧٩٣	X76	٦- تقديم برنامج التدريب الداخلي
٠.٠١	٠.٩١١	X77	٧- المنح الدراسية
٠.٠١	٠.٨١٩	X78	٨- المساهمة في تنمية الموهب

تشير بيانات الجدول السابق الى وجود علاقة ارتباطية دالة لخصائيا بين مستوى الإفصاح الإختياري بدلالة المعلومات الوصفية وعدم تماثل المعلومات ، حيث تروحت قيم معامل الارتباط بين ( ٠.٨٩٢ - ٠.٩٤٨ - ٠.٩٢٥ - ٠.٨١٩ - ٠.٩٥٢ - ٠.٧٩٣ - ٠.٩١١ - ٠.٨١٩ ) وذلك عند مستوى دلالة ٠.٠١

ويبين الجدول التالي نتيجة تحليل الانحدار المتعدد لتحديد تأثير الإفصاح عن المعلومات الوصفية عن الشركة على تخفيض عدم تماثل المعلومات .

## جدول رقم (١٧)

## نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المعالم	القيمة المقترنة	قيمت "t"	مستوى الدلالة "p"	قيمة معامل الارتباط	معامل التحديد الصحيح	المعنوية
الثابت	٣.٢٤١	٤.١٤٧	٠.٠١			
١- عدد العاملين	٠.٥٧٨	٤.١٢٥	٠.٠١			
٢- تدريب الموظفين	٠.٥٤٧	٢.١٢١	٠.٠١			
٣- مستوى الحوافز	٢.٣٣٥	٥.٢١٤	٠.٠١			
٤- الخدمات الأخرى للموظفين	٢.٣٦٩	٣.٢٤٥	٠.٠١			
٥- حقوق الإنسـل	١.٢٥٤	٥.٢١٤	٠.٠١			
٦- تقديم برنامج التدريب الداخلي	١.٢٥٤	٦.٣٣١	٠.٠١			
٧- المنح الدراسية	٠.٢٥٤	٩.٨٧	٠.٠١			
٨- المساهمة في تنمية الموهب	٢.٢٥٤	١٧.٢١٤	٠.٠١			
قيمت "F"	٢٨٧.٢٥٤					
مستوى الدلالة	٠.٠٠٠					

تشير بيانات الجدول السابق الى معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة "ف" ٢٨٧.٢٥٤ وان المتغير المستقل الإفصاح الاختياري بدلالة الإفصاح عن السياسات المحاسبية تؤثر على عدم تماثل المعلومات بنسبة ٨٧.٢٪.

#### ٨- المعلومات البيئية (X<sub>8</sub>) :

يبين الجدول التالي نتائج اختبار ( F ) لقياس الفروق المعنوية بين الفئلت المسقى منهم حول العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات البيئية للشركة وعدم تماثل المعلومات .

#### جدول رقم (١٨)

#### المعلومات البيئية

الفئة	الرمز	قيمة معامل الارتباط	مسوى الدلالة
١- التكاليف البيئية	X <sub>81</sub>	٠.٩٥٣	0.1
٢- الحدمن التلوث	X <sub>82</sub>	٠.٨٥٢	0.1
٣- الحفاظ على البيئة	X <sub>83</sub>	٠.٩٥٤	0.1
٤- برلمج حماية البيئة	X <sub>84</sub>	٠.٩٦٣	0.1
٥- برلمج إعادة التدوير	X <sub>85</sub>	٠.٨١٩	0.1

تشير بيانات الجدول السابق الى وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين مستوى الإفصاح الاختياري بدلالة المعلومات البيئية وعدم تماثل المعلومات، حيث تراوحت قيم معامل الارتباط بين ( ٠.٩٥٣ - ٠.٨٥٢ - ٠.٩٥٤ - ٠.٩٦٣ - ٠.٨١٩ ) وذلك عند مستوى دلالة ٠.٠١ .

ويبين الجدول التالي نتيجة تحليل الانحدار المتعدد لتحديد تأثير الإفصاح عن المعلومات البيئية عن الشركة على تخفيض عدم تماثل المعلومات .

#### جدول رقم (١٩)

#### نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المعالم	القيمة المقتررة	قيمة "t"	مسوى الدلالة "p"	قيمة معامل الارتباط	معامل التحديد الصح	المعنوية
الثبت	٢.٢١٤	٤.٢١٤	٠.٠١			
١- التكاليف البيئية	٢.١٢٤	٤.٢١١	٠.٠١			
٢- الحدمن التلوث	١.٢٣٥	٣.٢١٤	٠.٠١			
٣- الحفاظ على البيئة	١.٠٢٥	١.٢٤٣	٠.٠١			
٤- برلمج حماية البيئة	٠.٢١٤	٥.٢١٤	٠.٠١			
٥- برلمج إعادة التدوير	٢.١٤١	٣.٢١٤	٠.٠١			
قيمتف " F "	٢٥٤.٢١٤					
مسوى الدلالة	٠.٠٠٠					

تشير بيانات الجدول السابق الى معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة " F " ٢٥٤.٢١٤ ، وأن المتغير المستقل مستوى الإفصاح الاختياري بدلالة المعلومات البيئية تؤثر على عدم تماثل المعلومات بنسبة ٧٨.٥ %.

وبناءً على ما سبق ، وفي ضوء النتائج السابقة يمكن رفض الفرض البحثي الثاني وقبول الفرض البديل وهو يوجد ارتباط بين مستوى الإفصاح الاختياري وتخفيض عدم تماثل المعلومات .

وكذلك يمكن رفض الفرض البحثي الثالث وقبول الفرض البديل وهو يوجد تأثير جوهري لمستوى الإفصاح الاختياري على تخفيض عدم تماثل المعلومات .

### المبحث الثالث خلاصة البحث وتوصياته

استهدف البحث ومن خلال قائمة نقاط تقييم أثر مستوى الإفصاح الاختياري في تخفيض عدم تماثل المعلومات مع إجراء دراسة ميدانية على شركات قطاع المعادن والمواد الكيماوية في ليبيا انتهى في سياق ذلك الى مجموعة من النتائج أهمها :

أ- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات المستقصى منهم حول مستوى الإفصاح الاختياري وتخفيض من عدم تماثل المعلومات .

ب- توجد علاقة ارتباط جوهريه بين مستوى الإفصاح الإختياري وتخفيض عدم تماثل المعلومات كما يلي :

١- وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين المعلومات الاستراتيجية للشركة وعدم تماثل المعلومات .

٢- وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين الإفصاح الاختياري بدلالة معلومات الاداء المالي وعدم تماثل المعلومات .

٣- وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين مستوى الإفصاح الإختياري بدلالة الإفصاح عن السياسات المحاسبية وعدم تماثل المعلومات .

٤- وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين مستوى الإفصاح الإختياري بدلالة المعلومات الوصفية وعدم تماثل المعلومات .

٥- وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين مستوى الإفصاح الاختياري بدلالة معلومات المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات .

٦- وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين مستوى الإفصاح الاختياري بدلالة المعلومات البيئية وعدم تماثل المعلومات .

ج- يوجد تأثير جوهري بين مستوى الإفصاح الإختياري وتخفيض عدم تماثل المعلومات .

**وقد خلص الباحث في سياق النتائج السابقة الى مجموعة من المقترحات أهمها :**

١- ضرورة تفعيل الشركات الليبية لقائمة النقاط الواردة بالبحث على واقع أنشطتها .

٢- الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي للحد من عدم تماثل المعلومات .

٣- تحديث قواعد البيانات بالشركات الليبية بشكل دوري ووفقا لمنظومة التبادل الإلكتروني للبيانات .



## قائمة المراجع

- 1- أبو زيد، محمد المبروك ، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠٥.
- 2- أبو شلوح، هديل توفيق ، محدلت الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية، رسالة ماجستير غير مشورة ، كلية التجارة جامعة طنطا، ٢٠١٣.
- 3- آل خليفة، إمام حامد، "صناديق الاستثمار ومفهوم الحوكمة"، بحث وأوراق عمل لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، مصر، ٢٠٠٧.
- 4- الدهرولي، كمال الدين ومحمد سرايا، دراست متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠١.
- 5- الغريبي، المقصم بالله ، حوكمة شركات المساهمة - دراسة في الأس الاقصادية والقانونية ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية .
- 6- الشوورة، فيصل محمود ، محمد عبد الرحيم الدحيل ، "نور القوائم المالية المنشورة في زيادة درجة عدم تماثل المعلومات في البورصة "دراسة نظرية و ميدانية على بورصة عمل"، جامعة مؤتة، ٢٠١٢.
- 7- العليب، ياسين ، "مخطر عدم تماثل المعلومات بين قوصريغ التمويل التقليدية وحول لصناعة المالية الإسلامية" مجلة الاقصاد الإسلامي العالمية ، العدد السلس ، المجلد الأول ، يوليو ٢٠١٤.
- 8- النولس، رافد عبيد، " أثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات - أنموذج مقترح " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد رقم ١٤ ، العدد ٥٠، ٢٠٠٠.
- 9- زيود، لطيف وآخرون ، "مسوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد ٣٣ ، العدد ٣، ٢٠١١ .
- 10- عمير، مهدي عثمان (٢٠١١)، العلاقة بين مسوى الإفصاح المحاسبي وتكلفة رأس المال في الشركات لصناعية الأردنية، أطروحة دكتوراه غير مشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.
- 11- عشي، بشير بن ، ودبلة فتح، حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مسوى أداء السوق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة ٢٠١٢.
- 12- موسى، محمد محمود ، دراسة تحليلية لأثر عدم تماثل المعلومات المحاسبية على أسعار الاسهم في بورصة الأوراق المالية : دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير ، جامعة السويس ، كلية التجارة ، ٢٠١٤.
- 13- مسير، ربل وهب ، " نور المعلومات المحاسبية في تقويم الأداء الإستراتيجي في ظل مفاهيم نظرية الوكالة (دراسة ميدانية في عينة من الشركات لصناعية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) ، رسالة ماجستير غير مشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩.
- 14- يوسف، محمد طارق ، " الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات " ، بحث وأوراق عمل لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ ، مصر، ٢٠٠٧.

- 15- Aerts, W.; D. Cormier; I. Gordon; M. Magnan, (2006), "Performance Disclosure on the Web: an Exploration of the Impact of Managers' Perceptions of Stakeholder Concerns", *The International Journal of Digital Accounting Research*, Vol. (6), Issue (12).
- 16- Ahmad N. Obaidat, Accounting Information Qualitative Characteristics Gap : Evidence from Jordan, *International Management Review*, Vol. 3 No 2 ,2007.
- 17- Benjamin C., Weinstein O., 1995, les nouvelles théories de l'entreprise, librairie générale française, PARIS.
- 18- Bushman, Robert & others, "Financial Accounting Information, Organizational complexity & Corporate Governance Systems", *Journal of Accounting & Economics*, Vol. 37, 2004.
- 19- Hossain, M., and Hammami, H., 2009. Voluntary Disclosure in The Annual Report of an Emerging Country: The Case of Qatar, *Corporate Advance in international Accounting*.
- 20- Huimin Chung, et. al, (2015), " Voluntary disclosure, excess executive compensation, and firm value", *Journal of Corporate Finance*, Vol. 32, June 2015.
- 21- Ismail, T., (2011), "Intellectual Capital Reporting in Knowledge Economy of Egypt", *Critical Accounting*, Vol. (3), Issue (2/3).
- 22- Laan, s., (2009), "The Role of Theory in Explaining Motivation for Corporate, Social Disclosures: Voluntary Disclosures vs. Solicited Disclosures *Australasian Accounting Business and Finance Journal*, Vol. (3), Issue (4).pp:8-28
- 23- Moir, Jane. South China Morning: "Alarm rings on auditor changes; Concern over disclosure is growing after one in four GEM firms Cites disagreement over fees for switching accountants" Post [Hong Kong] 23 Feb 2004.
- 24- Roslind Demirag, 2009, "The Relationship Between Corporate Governance and Conservatism " , [www.proquest.umi.com](http://www.proquest.umi.com).
- 25- VERNIMMEN P., Finance d'entreprise, 6ème éd. Dalloz, Paris, 2005.

## ملحق البحث

## قائمة استبيان حول

تقييم أثر مستوى الإفصاح الاختياري في تخفيض عدم تماثل المعلومات مع دراسة ميدانية على شركات قطاع المعادن والمواد الكيماوية في ليبيا

العوامل	مؤثر جداً	مؤثر	محايد	غير مؤثر	غير مؤثر مطلقاً
١- أهم المعلومات العامة عن الشركة المؤثرة على عدم تماثل المعلومات: - عمر الشركة - وصف هيكل التنظيمي الشركة - وصف عام لأنشطة الأعمال - تاريخ التأسيس والإنشاء - نوع النشاط					
٢- أهم المعلومات الإستراتيجية عن الشركة المؤثرة على عدم تماثل المعلومات : - أهداف الإدارة / رؤية الشركات / أهداف الشركة - إستراتيجية المستقبل - معلومات عن التوسع في المستقبل (التفقات الرأسمالية) .					
٣- أهم معلومات الأداء المالي المؤثرة على عدم تماثل المعلومات: - مناقشة موجزة وتحليل المركز المالي للشركة - تحليل المنافسين - توقعات الأرباح - معدلات التدفق النقدي - العائد على حقوق المساهمين - نسبة التكلفة إلى صافي الدخل - ربحية السهم - نسب السيولة - نسبة الدين إلى حقوق المساهمين - توزيعات أرباح للسهم الواحد - التنبؤات بالمبيعات					
٤- أهم السياسات المحاسبية المؤثرة على عدم تماثل المعلومات: - مناقشة السياسات المحاسبية - الإفصاح عن معايير المحاسبة المستخدمة - المعلومات القطاعية					

					<p>٥- أهم المعلومات الوصفية المؤثرة على عدم تماثل المعلومات :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- قائمة أكبر خمسة مساهمين في الشركة</li> <li>- تقرير العضو المنتدب الرئيس</li> <li>- مؤشرات الأداء</li> <li>- آثار تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية</li> <li>- آثار التضخم</li> <li>- معلومات حول إدارة المخاطر</li> </ul>
					<p>٦- أهم المعلومات المسئولة الاجتماعية للشركات المؤثرة على عدم تماثل المعلومات :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- رعاية الصحة العامة والرياضية أو المشاريع الترفيهية</li> <li>- معلومات عن التبرعات للمنظمات الخيرية</li> <li>- دعم / حملات وطني</li> <li>- هل لديك برنامج المجتمع الخاصة</li> </ul>
					<p>٧- أهم معلومات الموارد البشرية المؤثرة على عدم تماثل المعلومات :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- عدد العاملين</li> <li>- تدريب الموظفين</li> <li>- مستوى الحوافز</li> <li>- الخدمات الأخرى للموظفين</li> <li>- حقوق الإنسان</li> <li>- تقديم برنامج التدريب الداخلي</li> <li>- المنح الدراسية</li> <li>- المساهمة في تنمية المواهب</li> </ul>
					<p>٨- أهم المعلومات البيئية المؤثرة على عدم تماثل المعلومات :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- التكاليف البيئية</li> <li>- الحد من التلوث</li> <li>- الحفاظ على البيئة</li> <li>- برامج حماية البيئة</li> <li>- برامج إعادة التدوير</li> </ul>